

PA-UfM



AP-UpM

PARLIAMENTARY ASSEMBLY- UNION FOR THE MEDITERRANEAN
ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE - UNION POUR LA MEDITERRANEE

الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

لجنة حقوق المرأة في البلدان الأورو-متوسطية

سترازابورغ (البرلمان الأوروبي)

13 فيفري 2019

مشروع - مشروع - مشروع - مشروع - مشروع

توصية

حول

" دور المرأة في مواجهة التحديات الأمنية

في المنطقة الأورو-متوسطية: الإرهاب والهجرة غير الشرعية"

رئيسة اللجنة: السيدة ليلى الشتاوي (تونس)

إنّ لجنة حقوق المرأة

بالجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط:

1. تدعو حكومات البلدان الأورومتوسطية أن تضع حدًا للسياسات الاقتصادية والتجارية القائمة على استغلال بلدان الجنوب بما أدى بملايين البشر إلى الفقر والبؤس؛ وترى أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وسياسة الجوار تحتاج إلى الإصلاح للمساهمة في التنمية السياسية والاقتصادية المستدامة لبلدان منشأ الهجرة؛ تدعو الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط إلى تعزيز سياسات تعاون إنمائي حقيقية تهدف إلى التضامن واحتياجات الناس، وأن تتحمل مسؤولية مشتركة لمعالجة الأسباب الجذرية للتوتر وانعدام الأمن في المنطقة، وفي مقدمتها النزاعات المسلحة والحروب والاحتلال، إضافة إلى استفحال العنف والتطرف والإرهاب بجميع أشكاله ومصادره وعدم المساواة والفقر والبطالة وغياب الفرص الاقتصادية، خاصة بالنسبة للشباب والنساء؛

2. تعتقد أنه لا يجب اعتبار المرأة ضحية للحروب والنزاعات فحسب، بل طرفًا فاعلًا في تعزيز الأمن والسلام في المنطقة الأورومتوسطية، وتشدد في هذا السياق على ضرورة تجنب النظرة المثالية للمرأة التي قد تكون متعاطفة ومحرّضة ومرتكبة للإرهاب، وطرفًا رئيسيًا في الوقاية من هذه الظاهرة أو في معاضدة قطاع الأمن؛ تعترف بدور المنظمات النسائية التي تساهم بالفعل وبطرق عديدة في مكافحة التطرف العنيف من خلال أنشطة بناء السلام وتعزيز التماسك الاجتماعي وحماية حقوق المرأة؛

3. تدعو الحكومات إلى ضمان المشاركة الفعّالة للمرأة في الجهود الرامية إلى مكافحة عدم الاستقرار في المنطقة لا سيما عن طريق التعيينات في أهمّ مناصب صنع القرار والمساهمة في الهيئات الاستشارية والرقابية ذات الصّلة؛ وتشريكها في منع النزاعات وفي الوساطة وبناء السلام؛

4. تؤكد الحاجة إلى إجراءات دفاعية ووقائية للتصدي لظاهرة الإرهاب والتطرف من خلال تنمية قدرات المرأة ومشاركتها النشطة والمتساوية في المجالين العام والخاص، بما يعزز الاستقرار والصمود والتماسك الاجتماعي ويشجع على التسامح وتقبل المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان العالمية من أجل إفساح المجال لبناء مجتمع مستقرّ وآمن؛

5. تدعو إلى إدماج المرأة في تصميم وتنفيذ ومراقبة وتقييم جميع السياسات والقوانين والإجراءات والبرامج والممارسات المتعلقة بالسلام والأمن ومكافحة التطرف العنيف، لأن الإرهاب له تأثير سلبي على حقوق الإنسان المتعلقة بالنساء والفتيات، لا سيما فيما يتعلق بصحتهن وتعليمهن ومشاركتهن في الحياة العامة، وغالباً ما يتم استهدافهنّ مباشرة من طرف الجماعات الإرهابية؛ وتلاحظ بقلق عميق أن أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع أصبحت هدفاً واضحاً من الأهداف الاستراتيجية والأيدولوجية لبعض الجماعات الإرهابية التي تستخدمها كأسلوب من أساليب الإرهاب وكأداة لزيادة قوتها من خلال التشجيع على تمويل أنشطتها؛

6. تشدد على أن احترام الحقوق الأساسية والحريات المدنية عنصر أساسي في سياسة مكافحة الإرهاب؛ وتعتقد أن التعاون بين الدول الأوروبية ومتوسطة في مجال الأمن يجب أن يراعي بصفة واضحة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها وحقوق الإنسان والقانون الدولي،

7. تعتبر أنّ تمويل مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط ينبغي أن يركّز على برامج التدريب وبناء المهارات لفائدة المنظمات النسائية في مجالات مثل مكافحة التطرف العنيف والإرهاب وتعزيز التعليم وبناء السلام، ويجب بذل جهد خاص لإتاحة التدريب لمؤسسات أساسية شعبية تقودها النساء و/أو منظمات من خارج المراكز الحضرية؛

8. ترفض الربط بين الهجرة والإرهاب، وكذلك خطابات تجريم المهاجرين واللاجئين، وتشدّد على أنّ الهجرة ينبغي أن تكون خياراً وليس ضرورة، وتدعو الدول الأطراف إلى وضع استراتيجية جديدة لحركة الأشخاص تتضمن فتح المجال القانوني للأمن للوصول لطالبي اللجوء واستخدام التأشيرات الإنسانية؛

9. تدعو الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط أن تعتبر المهاجرين قوّة اقتصادية وليس عاملاً من عوامل انعدام الأمن، والحرص على تبني مقاربة تراعي احتياجات المرأة في جميع مراحل الهجرة؛ وتدعو إلى تعزيز التعاون مع الأطراف الفاعلة التابعة للأمم المتحدة والدول الأعضاء في إطار الاحترام الكامل للقانون الدولي بما في ذلك عمليات البحث والإنقاذ في البحر، وفي إطار مبدأ عدم الإعادة القسرية؛

10. تطلب من البلدان الأورو-متوسطية اتخاذ إجراءات ناجعة ومنسقة لتفكيك شبكات التهريب والاتجار بالبشر ووضع حدّ للإفلات من العقاب، لحماية المهاجرين ولا سيما النساء من العنف والتمييز والاستغلال الجنسي والعمل القسري؛

11. تستنكر القيود المتزايدة المفروضة على حرية تنقل الأشخاص، فضلا عن تشديد مراقبة الحدود وإنشاء حواجز حدودية مع الاتحاد الأوروبي من أجل منع المهاجرين وطالبي اللجوء من عبورها؛ وتدعو الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط إلى تنفيذ سياسات وتدابير لإدماج المهاجرين، لا سيما في مجالات التعليم والشغل والرعاية الصحية والسكن، وهذا بفضل تبادل الممارسات الجيدة بين الدول الأعضاء وتقديم الدعم المالي للدول الأعضاء الأكثر احتياجا؛

12. تناشد دول الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ تدابير فعّالة لاستقبال وإدماج النساء المهاجرات، سواء كُنَّ في وضعية قانونية أو غير قانونية، واللّاتي يُمثَلنَ الآن غالبية المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي لأسباب مختلفة (الهجرة الاقتصادية، اللجوء، جمع شمل الأسرة)؛

13. تدعو الحكومات إلى جمع بيانات عن الهجرة في المنطقة الأورو-متوسطية على أساس النوع وإلى تكليف المعاهد المختصة بتحليل هذه البيانات، الأمر الذي سيجعل من الممكن تسليط الضوء بشكل أفضل على احتياجات ومشاكل النساء المهاجرات خاصة في مجال الصحة وحقوق العمّال، وإيجاد أنسب الوسائل لإدماجهنّ في مجتمعات البلدان المضيفّة.
